دشن البرنامج الزمني لورشة العمل التوجيهية

مجور يتوقع البدء بتنفيذ مشروع الأمن الغذائي لتعزيز الإنتاجية لأصحاب الحيازات الصغيرة

كتب/ أحمد الطيار

توقع وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور أن تبدأ بلادنا بتنفيذ مشروع الأمن الغذائي الزراعي لتعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة (SAPEP) والبالغة تكلفته 36 مليون دولار في الربع الثالث من العام الجاري 2014م.

وقال الوزير مجور: إن اليمن من خلال وزارة الزراعة والري حققت نجاحا في تقديم كافة الوثائق التي مكنتها من الفوز بمنحة هذا المشروع من المجلس الدولي للأمن الغذائي الزراعي وستقوم الوزارة بالإعداد لوثيقة المشروع نهائيا خلال الأشهر القليلة القادمة فيما سيبدأ التنفيذ بعد ذلك ولمدة خمسة أعوام.

مشيرا إلى أن أولويات هذا المشروع تكمن في تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة حيث تستهدف التدخلات المقترحة خدمة صغار المزارعين والمزارعات الفقراء الذين يمتلكون حيازات صغيرة والمعدمين ومربي الماشية وكذلك الشباب والفئات الاجتماعية التي تعمل لدى الغير والمهمشين والمرأة.

وقال لدى افتتاحه البرنامج الزمن لورشة العمل التوجيهية للتقييم الاجتماعي للمجتمعات المستهدفة في محافظات حجة وصنعاء وشبوة ووادي حضرموت والتي نظمتها الوزارة امس بصنعاء أن هناك صعوبات مالية تواجه وزارة الزراعة والري أدت لتقليص تدخلاتها في كثير من المجالات التنموية سبقا لكن هذا المشروع سيكون ذا فائدة اقتصادية كبيرة على المزارعين في الريف المستهدف كما أن تدخلات المشروع تعطي أهمية كبرى للمشاركة المجتمعية بمختلف صورها وأشكالها وبالتالي يجب أن تحدد الأولويات على ضوء هذا المبدأ.

ونوه الوزير مجور الى انه يمكن تحقيق نجاحات ملموسة في زيادة الإنتاجية من خلال توافر الاستثمارات الإضافية في القطاع وسيكون مرود النجاحات ليس اقتصاديا وإنما اجتماعيا مع استدامة استخدام الموارد الشحيحة في البلاد ولتحقيق هذه النجاحات لابد من إيجاد شراكة جديدة وقوية بين المزارعين والقطاع الخاص والحكومة وشركاء التنمية.

مشددا على أن القطاع الزراعي اليمني لايزال يواجه العديد من المشاكل الزراعية وتغيير المناخ وما يجلبه من كوارث بالإضافة إلى الاستنزاف الكبير والخطير على الموارد المائية الشحيحة وتوسع زراعة القات.

وأشاد مجور بتدخلات المانحين ودورهم الكبير في مواجهة كثير من المشاكل الطارئة والاحتياجات الملحة خاصة في ما يتعلق بالأمن الغذائي ومواجهة الفقر من خلال المشاريع التنموية التي تقدمها هذه الجهات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الإيفاد من خلال صندوق الفرص ومشاريع التنمية الريفية بالمشاركة وكذلك ما تقدمه منظمة الفاو في كثير من المجالات والسياسات والاستراتيجيات على سبيل المثال مشروع دعم المستفيدين في محافظة حجة.

منوها إلى أن الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي تعتبر مكملة لاستراتيجيات أخرى وبالذات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والاستراتيجية الوطنية للمياه وقد توجت الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي ببرنامج تنفيذي واستثماري.

وتعترف الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي بأن اليمن لا يواجه التحديات فقط ولكن يمتلك القوة والتي تتمثل في تنوع مناخي يسمح بإنتاج العديد من المنتجات الزراعية وتاريخ طويل من الفلاحة والزراعة في بيئات صعبة وبنى تحتية قوية فكل هذه العوامل تساهم في رفع إنتاجية القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي بشكل عام.

لافتا إلى أن وزارة الزراعة والري قامت خلال عام 2013م بقيادة عملية تشاورية إضافية لتحديث الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي والبرنامج الاستثماري لتعكس المتغيرات المستجدات مثل الأمن الغذائي والتغذية بالإضافة إلى المتغيرات الأخرى التي تؤثر على القطاع مثل التغير المناخي.

كما عكست عملية التحديث التركيز على تقليص الفقر واستدامة الموارد الطبيعية بالإضافة إلى المشورة الاستراتيجية والفنية من جامعة صنعاء ومركز بحوث سياسات الأغذية بالإضافة إلى وجهات نظر مستشارين أفراد فالاستراتيجية المحدثة لعام 2013م هي نتاج لهذه العملية.

وتدل المؤشرات الإحصائية أن 63% من الأسر المزرعية في الأرياف يمتلكون حيازات بسيطة وعلى المستوى الوطني تبلغ نسبة من يحصلون على خدمات الري 26% وفي المديريات الفقيرة تبلغ هذه النسبة 21% فقط كما أن 31% من الأسر المزرعية في الأرياف ينتجون غذاء للاستهلاك المنزلي ويكفي هذا الإنتاج حوالي 10% من احتياجهم الإجمالية للغذاء.

من جانبه اشار حمود الربيدي مدير مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة إلى أن الورشة التوجيهية تستهدف تحديد مسارات المسح الميداني وفقا لأهداف ومكونات وأنشطة المشروع وتعزيز المخرجات النهائية التي يترتب على نتائجها تحديد أولويات المزارعين المستهدفين واستكمال الوثيقة النهائية.

لافتا الى انه سيتم تنفيذ مسح ميداني يشمل 5 مديريات بكل محافظة من المحافظات المستهدفة ينفذه متخصصون بهدف التعرف على القضايا التي سيتم التركيز عليها في جوانب النظم المزرعية وإنتاج المحاصيل وجمع المعلومات والبيانات ومن ثم التقييم الاجتماعي فيما بعد والذي سيكون وثيقة أساسية لمشروع الأمن الغذائي.

وتتضمن الورشة التي تستمر ثلاثة أيام برنامجا تدريبيا يشارك فيه خبراء من وزارة الزراعة والري ومكاتب الزراعة بالمحافظات المستهدفة إضافة إلى ممثلين من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي.

الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة تكرم الشركات الفائزة بدرع مجلس التعاون لاحلال وتوطين الوظائف

حُمد: الشركات اليمنية تفتخر أن نسبة العمالة الوطنية فيها تزيد عن 95 %

أحمد حسن

كرمت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أمس مجموعة الكبوس للتجارة والاستثمار وشركة بلادي للمياه المعدنية على فوزهما بجائزة درع مجلس التعاون لدول الخليج العربية للإحلال والتوطين الوظيفي للعام 2012م أوائل أكتوبر الماضي والذي جرى في اجتماعات مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول المجلس بالمنامة.

وفي الاحتفال أكدت الدكتورة امة الرزاق علي حمد وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أن الحكومة حريصة على دفع القطاع الخاص اليمني لنيل جوائز في التطوير والأداء وهي فخورة لفوز شركتين بجائزة الإحلال والتوطين فيهما.

لافتتا إلى أن القطاع الخاص اليمني شريك أساسي في التنمية ولذلك تعول عليه الحكومة في استيعاب وفتح فرص عمل جديدة للشباب خلال المرحلة القادمة.

وحثت الوزيرة القطاع الخاص اليمني على تفعيل الشراكة مع الحكومة وخصوصا في مجالات العمل حيث أن كثيراً من المواقف الدولية ترفض أن يكون لليمن تصويت أو استشارة عندما لا تحضر الأطراف الثلاثة وتمثل في تلك المؤتمرات حيث ينتقاعس القطاع الخاص كطرف من الحضور والتفاعل بالشكل الجاد.

من جانبه قال وزير الدولة أمين العاصمة عبد القادر هلال: إن الوقت قد حان أمام الحكومة للالتفاف إلى العاصمة صنعاء وتوفير الطاقة الكهربائية له دون تركها فريسة للانطفاءات التي يسببها المخربون والإرهابيون في المحافظات التي تصل منها الشبكة ،وأكد أن القطاع الخاص لديه المقدرة والإمكانيات لتوفير طاقة للعاصمة صنعاء بدلا من تلك التي تتعرض للتخريب يوميا دون أن يحاسب المخربون وتتدخل الدولة لردعهم وتطبق عليهم القانون.

وكان رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة حسن الكبوس قد أكد في كلمته الترحيبية أن القطاع الخاص اليمني يتنامى نشاطه ووعيه الوطني وإدراكه لمسؤولياته وعلى رأسها توطين العمالة وإحلالها في الوظائف بالشركات وتأهيلها وتدريبها التدريب الأمثل.

وقال: إن القطاع الخاص اليمني سعى ويسعى دوما لتبوؤ مكانة عالية في عالم الاقتصاد سواء على المستوى المحلي أو المستوى الإقليمي والدولي كرسالة واجبة تمليها عليه المسؤولية الملقاة على عاتقه في بناء الاقتصاد والتنمية وخدمة الوطن ناهيك عن استشعاره بالمبادئ والقيم التي يمليها عليه ديننا الحنيف.

بدوره أوضح مدير الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية محمد قفله، أن مبادرة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتكريم مؤسسات القطاع الخاص المتميزة في مجال إحلال وتوطين الوظائف تعكس اهتمام الحكومة بالدور الجديد المطلوب من القطاع الخاص من أجل تحقيق نمو اقتصادي ورفع مستوى الدخل والمعيشة وتشغيل العمالة اليمنية.

وأكد ضرورة زيادة اهتمام الحكومة بالقطاع الخاص وصولا إلى مستوى الحوار والشراكة الحقيقية وبغية معرفة وتشخيص التحديات والمشاكل والصعوبات التي يواجهها القطاع الخاص والعمل على حلها.

تحت المجهر

احمد سعيد شماخ

عندما يغيب دور الدولة فماذا ننتظر ؟؟!!

بصرف النظر عن تواضع أداء الاقتصاد اليمني خلال الفترة الممتدة بين -2001 2013م لأسباب تتصل بمحدودية الموارد الاقتصادية المتاحة وزيادة إنفاق الدولة غير المجدي في جوانب متعددة غير مفيدة سواء لجيوب الفاسدين والنافذين من أبناء هذا البلد أو في حروبها المختلفة ابتداءً من حرب صيف 1994م وحرب صعدة ولأكثر من ست حروب مرورا في حروبها المتتالية في المحافظات الجنوبية والشمالية والشرقية ضد ما يسمى بعناصر تنظيم القاعدة وأنصار الشريعة إلى ثورة الشباب والمواجهات التي بدأت منذ فبراير مطلع العام 2011م وحتى اليوم والذي على ضوئه أدى إلى تغيير المشهد السياسي في اليمن.

وهذه الأحداث كلها قد أثرت وبشكل مباشر وغير مباشر على نمو وتطوير الاقتصاد اليمني بل أدت هذه المواجهات إلى الركود والجمود الاقتصادي وإلى توقف خطوط الإنتاج وإلى تفاقم البطالة والفقر وما زاد الطين بلة مؤخرا وخصوصا أواخر العام الجاري 2013م من طرد وترحيل لمئات آلاف من المهاجرين اليمنيين في المملكة العربية السعودية وإذا كانت الإيرادات السياحية تمثل أهمية خاصة للاقتصاد اليمني فان هذا القطاع لا يزال حتى اليوم متأثرا بالعمليات الإرهابية وما تلاها من أحداث تقطع واختطاف لبعض السياح منذ العقود الماضية وحتى اليوم والذي على إثره أن تأثرت أو أنها أغلقت العديد من المنشآت السياحية والفنادق والمطاعم السياحية ومكاتب ووكالات السفر والذي ترتب على أثرها أن تم تسريح عشرات الآلاف من العاملين في هذا القطاع والى إلحاق الخسائر في قطاع النقل الجوي والبري والبحري وخصوصا في قطاع النقل الجوي (شركات الطيران) التي حققت خسائر وصلت إلى أكثر من 60% منذ مطلع العام 2011م ورغم ذلك فإن خسائر هذا القطاع لا يمثل شيئا أمام حجم خسائر قطاع المقاولات والبناء وأمام قطاعي الصناعة والزراعة والاتصالات والتي يصعب تعميقها بصوره دقيقة في ظل غياب وضعف المعلومات والإحصاءات للجهات المعنية في القطاع الخاص والمؤسسات الرسمية اليمنية ومراكز الإعلام والأبحاث والمعلومات المتخصصة.

فعلى سبيل المثال فقط أن الخسائر غير المباشرة لقطاع النقل الجوي تتمثل في انكماش الطلب الخارجي لقطاع السياحة في اليمن باختيار هؤلاء السياح القادمين من وجهات سياحية أخرى ومتعددة غير اليمن جراء تدهور الوضع الأمني وازدياد توسع العمليات الإرهابية وكثرة الاختطافات والتقطع للسياح وعمليات القرصنة البحرية والجوية المستمرة وأيضا العمليات العسكرية المتبادلة بين القوات الحكومية وبعض المتمردين، كما أن القوات الحكومية تخوض عمليات ومعارك ضارية مع ما يسمى بتنظيم القاعدة والتنظيمات التابعة لها في أنحاء متفرقة من البلاد وحروب اشتدت ضراوتها منذ العام 2011م وحتى العام 2013م وهذا الأمر قد أدى إلى التوقف والتزقب والحذر من قبل السياح القادمين إلى اليمن من مختلف الوجهات السياحية في العالم.

كما ان التوسع والسيطرة من قبل تنظيم القاعدة والحراك الجنوبي المسلح في الجنوب والحوثيين والسلفيين في الشمال بالإضافة إلى هيمنة القبائل وتنظيم القاعدة في محاولة منهم للسيطرة على بعض المناطق في المحافظات الشمالية والشرقية ولو بصورة مؤقتة واعتدائهم على أبراج الكهرباء وتفجير أنابيب وخزانات النفط والغاز وبعض المنشآت الحكومية وهجماتهم المستمرة وقتالهم ضد القوات الحكومية بشراسة قد أدى هو الآخر إلى هجرة وتوقف كثير من الاستثمارات المحلية والأجنبية والحذر من الإقدام على أي نشاطات تجارية أو استثمارية خلال هذه الفترة بسبب انعدام الأمن والأمان والاستقرار الاقتصادي وضعف القوة الشرائية للمواطنين اليمنيين وغياب دور الدولة في النظام والقانون، وهذا بالطبع قد شكل هبوطاً حاداً في مستويات الإنفاق الاستثماري الحالي بشكل اكبر وأعمق من ذي قبل..

ويمكن القول ان ما حدث ويحدث اليوم من تدخلات إقليمية في الشأن الداخلي اليمني في تغذية العنف والتمرد ومن مواجهات وفساد بأنواعه ومن اختلالات ومن تدمير للاقتصاد اليمني سوف يخلف رد فعل معاكس من قبل اليمنيين ضد هذه القوى الحاقدة على اليمن وشعبها، كما أن ما يحدث اليوم من عنف وفساد منظم لنهب موارد الدولة وتمرد وتقطع بأنواعه إلى الاعتداء على انابيب وخزانات النفط والغاز والمنشآت الحيوية العامة والخاصة بصورة تكاد أن تكون شبه يومية هو في الأساس شذوذ اجتماعي مرفوض من كل أفراد المجتمع اليمني بكل شرائحهم فالمواطنون اليمنيون بكل مستوياتهم ومذاهبهم وميولاتهم وانتماءاتهم يعيشون اليوم وبالأمس أخوة وأشقاء يداً واحدة وجسدا واحدا ملتزمون بالتعاليم الإسلامية السمحاء وبالأعراف وبالعادات والتقاليد العربية والإسلامية الأصيلة فهذه القضايا كلها في اعتقادي لا يمكن إصلاحها إلا من خلال استقلال اليمن وقواه السياسية والمشائخية من التبعية الخارجية وقيام الدولة بحسم المعركة لصالحها سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا وانتشال الاقتصاد الوطني من حالة الركود والجمود إلى حالة الانتعاش والنمو المستدام للإنتاج والتصدير، فالحكومات اليمنية المتعاقبة حتى اليوم كما نعرف كانت تركز فقط على تعزيز جهودها في الجانب الأمني والعسكري ولم تفلح فيه حتى اللحظة لأنها لم تول جل اهتمامها في قضية التنمية والنمو المستدام والإنتاج لصالح مواطنيها باتجاه تطبيق سياسات واستراتيجيات اقتصادية ناجحة بعيدة ومتوسطة وقريبة المدى تطبق بصورة صحيحة وسليمة غير منقوصة بحيث تتجاوب سريعا مع مقتضيات ومتطلبات الأوضاع الراهنة التي نعيشها اليوم والمستقبل المتطور لكل اليمنيين وإلا فإن الجمود والركود والفقر العوز والوهن سيكون هو الأعمق والأطول عمرا في اليمن.